

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المجلس الأعلى للبحوث الإسلامية  
مجلس البحوث الإسلامية  
مستجدات وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (١٧١)

الرقم :  
التاريخ :  
الموضوعات :

١٤ / / هـ

# مؤشرات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب والوقاية منها



تمثل جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب أحد أهم الجرائم التي تواجه المجتمع الدولي والحكومات نظراً لآثارها السلبية المباشرة على استقرار النظامين المالي والاقتصادي، وتهديدها للأمن والسلم الدوليين. لذلك تولي العديد من المنظمات الدولية أولوية قصوى لمكافحة هذه الجرائم، وسبل تعزيز التدابير التي تقوم بها الجهات المكلفة، حيث تأخذ هذه الجرائم مكاناً بارزاً ضمن جداول أعمال الاجتماعات الدولية والإقليمية، نظراً لامتداد خطر تلك الجرائم إلى كافة بلدان العالم، وآثارها السلبية على النظام المالي العالمي، وهو ما يدعو إلى رفع درجات التعاون والتنسيق لمكافحتها، لا سيما في ظل ازدياد المخاطر المرتبطة بها في الوقت الحاضر، وتطور طرق وأساليب ارتكابها، واستغلال التقنية الحديثة والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية وغير المالية.

وإدراكاً من الدول للمخاطر المحدقة بالمجتمع الدولي بأسره جراء تنامي مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعد تعدد القنوات التي يتم استغلالها من قبل العصابات الإجرامية في تمرير تلك العمليات، وما يترتب عليها من تأثيرات سلبية وخطيرة على أمن ومقدرات ومكتسبات الشعوب، وتحرص الدول على تطبيق المعايير والمتطلبات الدولية الصادرة في هذا الشأن، ومع ذلك، تجد هذه الجرائم ملاذاً آمناً في الأماكن التي يضعف فيها الأمن والرقابة، وتنتشر فيها معدلات الفساد والجريمة بشتى أنواعها، ويستغل مرتبكو هذه الجرائم الضعف في القيود والاشتراطات الموجودة وهو ما يتسبب في الانعكاس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها، ويُفقد الثقة بالنظام الاقتصادي والتشريعات المنظمة له، ويخلق بيئة طاردة للاستثمار، كما أن الدول تسعى لتعزيز الفهم لدى المتخصصين لديها في هذا المجال وتطوير قدراتهم وكفاءتهم الفنية والمهنية ومواكبتهم للتطورات والمستجدات الدولية في هذا الشأن من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تعقد بين الحين والآخر.

وفي هذا الإطار وسعيًا من الجمعية لتعزيز جهودها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قامت باتخاذ العديد من الخطوات الهامة من أجل تحسين البيئة التشريعية بما يدعم تعزيز



فاعلية التدابير المتخذة لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث بادرت الجمعية بإدخال العديد من التدابير سواء كانت على مستوى الأنظمة والقوانين أو على مستوى الإجراءات والتدابير التي تقوم بها لكي تتوافق مع متطلبات الحد من مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التي وضعتها الدولة من خلال التالي:

- ١- تعزيز التعاون والتنسيق المحلي مع إمارة المحافظة والشرطة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو في حال وجود شكوك .
- ٢- ضمان وجود فهم وتقييم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى العاملين بالجمعية .
- ٣- التقليل من الاعتماد على النقد والحد من الصرف النقدي للمستفيدين من الجمعية .
- ٤- تعزيز معرفة المستفيد الحقيقي من الشيك الصادر وتوقيعه على الاستلام وتصوير الهوية الشخصية وتدوين ذلك في سجلات الصرف الخاصة بالجمعية .
- ٥- عدم استقبال تبرعات نقدية خارج نطاق الجمعية .
- ٦- معرفة وتسجيل اسم بيانات أي متبرع .
- ٧- التواصل مباشرة مع الجهات المعنية في حال وجود أي شبهة لغسيل الأموال .
- ٨- تدوين جميع العمليات المالية الداخلة والخارجة للجمعية من مبدأ تحقيق الشفافية ومتابعة العمليات وطرق صرفها .
- ٩- استلام التبرعات من خلال التحويل البنكي مباشرة .
- ١٠- الاستفادة بشكل أكبر من الموارد البشرية والمالية لتكون أكثر فاعلية في اكتشاف ومنع ومراقبة العمليات والتبليغ عن الأنشطة المشبوهة .

رئيس مجلس إدارة

الجمعية الخيرية بمحافظة رماح

سعود بن سعد السبيعي